مقابلة خاصة

أنطوان شلحت وبلال ضاهر

### أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة بئر السبع والخبير في تخطيط المدن

# أورن يفتحئيل: التعريف الذاتي لإسرائيل مسألة مهمة لكنها لا تخص الفلسطينيين!

يعتبر البروفسور أورن يفتحئيل، أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع والخبير في تخطيط المدن، أحد أبرز الأساتذة الجامعيين النقديين الما بعد صهيونيين في إسرائيل. وقد صدر له عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار كتاب «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين»، وقدّم فيه تعريفا شاملاً للنظام الإثنوقراطي عموما، وشرّح تطبيقاته في إسرائيل على شتى الصُعُد.

ولعل أول فحوى يطالعنا من هذا التعريف هو أنه نمط نظام خاص يعمل على تمكين «الأمة» المهيمنة (التي توصف في العادة بأنها «الجماعة المتميزة») من التوسع والإيغال في فرض الإثنية، والسيطرة على الإقليم الجغرافي المتنازع عليه، وعلى الكيان السياسي. وتوصف هذه الأنظمة بأنها أطر شرعية وسياسية وأخلاقية مهمتها إقرار كيفية توزيع السلطة والموارد. وهي تجسّد هوية مجتمع سياسي ما وغاياته وأولوياته العملية. وتعتبر الدولة هي المشكّل الرئيس للنظام، توفر له المؤسسات والآليات والقوانين والأشكال التي تمنح الشرعية للعنف من أجل تنفيذ المشاريع التي يقرّها.

ووفقًا لهذا التعريف، فإن الأنظمة الإثنية قد تظهر في أشكال متعددة، منها حالات الديكتاتورية الإثنية، أو حالات الأنظمة التي تنفذ إستراتيجيات عنيفة للتطهير الإثني، على النحو الذي تم في رواندا وصربيا، أو تلك التي تعتمد إستراتيجياتها على عمليات السيطرة والعزل، على النحو الذي حدث في السودان وفي جنوب إفريقيا قبل العام ١٩٩٤.

لكن المؤلف يركز أساسا على الأنظمة الإثنية التي تقدم نفسها على أنها ديمقراطية وتتبنى عدة آليات ديمقراطية

رسمية كالانتخابات، وتتبنى حقوقا مدنية كحرية التنقل، ونظاما برلمانيا، ونظاما منفتحا نسبيا للإعلام والاتصالات. وعلى الرغم مما لديها من تمثيل ديمقراطي، فإنها تسهّل عمليات التوسع غير الديمقراطية للإثنية المهيمنة، ولذا يمكن وصفها بأنها إثنية مفتوحة. وهي تضم في الوقت الراهن دولا مثل سيريلانكا، وماليزيا، ولاتفيا، وصربيا، وإسرائيل، بالإضافة إلى حالات قديمة تعود إلى القرن التاسع عشر، مثل أستراليا.

وبينما تمثل القومية الإثنية القوة الدافعة الرئيسة التي تقف وراء السياسات الإثنية، فإن المسألة القومية كثيرا ما ترتبط بوشائج قوية مع دين يتم تسييسه ومأسسته. وهكذا يكون الدين الذي تعتنقه الأكثرية المهيمنة دينا إثنيا، وهذا يؤدي إلى علاقات متبادلة يتأثر الدين من خلالها بنضالات إثنية وقومية معاصرة، بينما تتأثر طبيعة النضال القومي الإثني بدورها بالروايات الدينية. كما يؤدي الطابع التوسعي للقومية الإثنية الذي تتسم به أنظمة الحكم الإثنية، إلى تمكنها من تطوير أشكال مرنة من الشرعيات الداخلية القائمة على الدعم المتبادل بين القومية والدين. بناء على ذلك، وعلى الرغم من الأساس العلماني التاريخي المفترض للقومية، فإن التواريخ والهويات وحدود القومية المهيمنة في المجتمعات ذات الأنظمة الإثنية لا تبتعد كثيرا عن الدين، وذلك لأن المنطق الديني مفيد جدا لمعظم الأنظمة الإثنية، حيث أنه يولد خطابا له حدود سياسية واجتماعية صارمة. وفي العادة يتم تبرير وجود مثل هذه الحدود في الرأي العام وفي السياسة والإعلام بذريعة أنها نابعة من إرادة إلهية، أو من جذور تاريخية، وبذا يجري تصويرها على أنها منزلة ويستحيل تجاوزها.

وفي موازاة هذا، تكون الأنظمة الإثنية في العادة مدعومة بأجهزة ثقافية وأيديولوجية تضفي الشرعية على الواقع المشوّه الذي تتسبب به وتتعهده بالرعاية وتعززه. ويتم ذلك بواسطة تأليف روايات تاريخية مختلقة بشأن الجماعة الإثنية المهيمنة على أنها هي المالك الشرعي للأرض المعنية. ومثل هذه الروايات تحطّ من قيمة جميع المنافسين لتلك الجماعة، وتعتبرهم غير جديرين، تاريخيا وثقافيا، بالسيطرة على الأرض، أو بالحصول على المساواة السياسية. وتشتط هذه الروايات عندما يكون الأمر متعلقًا بـ «تنافس» سكان أصلانيين كما هي الحال في فلسطين.

وتتشابه الأنظمة الإثنوقراطية «المفتوحة»، في بعض العناصر الجزئية الخاصة، بالأنظمة الاستبدادية والديمقراطية، غير أنها وبغض النظر عن النظام السياسي الرسمي، تعمل على إقامة حكم الإثنية من أجل إثنية معينة، ولذا لا يمكن وصفها بالديمقراطيات بمعنى ما، لأنها تعمل بنيويا على تفضيل جماعة من المواطنين على الآخرين، وتسعى إلى إدامة هذا التفضيل. وبناء عليه فإن الأنظمة الإثنية ليست حكومية ديمقراطية ولا استبدادية، وغياب الديمقراطية يتم أساسا بفعل تمزّق مفهوم الشعب جراء عدم المساواة في المواطنة، وبسبب القوانين والسياسات التي تتيح لفئة قومية إثنية واحدة إمكان الاستيلاء على الدولة. في الآن ذاته، فإنها ليست استبدادية، لأنها تقدم حقوقا سياسية مهمة للأقليات الإثنية، ولو كانت جزئية للغاية.

وفي سياق ذلك كله يقرأ المؤلف تاريخ الصراع الصهيوني- الفلسطيني من منظور سياسي- جغرافي باعتباره صراعا على الأرض/ المكان وعلى الهوية، واضعًا يده على حقيقة كون الصهيونية حركة استعمارية، يتمثل هدفها الرئيس في تهويد الأرض، وتحويل اليهود في هذه الأرض إلى سكان محليين، غير أنه تم تقديم ذلك على أنه شكل من أشكال التحرير المناهض للاستعمار وليس الاستيلاء، وبذلك حصلت هذه الحركة على الشرعية اليهودية، وحظيت بالدعم الدولي. ولذا، يشير إلى أن الصهيونية طوّرت منذ الأعوام الأولى هوية مزدوجة: من جهة، تحولت إلى مشروع استعماري يعمل على السيطرة على أكبر قدر من الأرض وبناء القوة الاقتصادية في المستعمرات الجديدة، ومن جهة أخرى، قدمت نفسها على أنها مناهضة للاستعمار وأنها تسعى إلى «تحرير الوطن» من نير البريطانيين في سبيل بناء دولة يهودية مستقلة.

في واقع الأمر، فقد حملنا جميع هذه الهواجس معنا عندما ذهبنا لإجراء هذه المقابلة معه، والتي بدأنا بها كالعادة بسؤال تقليدي عن نشأته وظروفها، فأجابنا قائلاً:

«أولاً أشكركما على إتاحة هذه الفرصة أمامي، كون الحوار عن طريق المقابلات واستعادة السيرة الشخصية مع الشعب الفلسطيني هو أمر مهم للغاية. وينبغي الاستمرار في ذلك لأننا شعبان نعيش على أرض واحدة ولا شيء سوف يغيّر هذه الحقيقة. وقصتي هي أن عائلة والدتي تعيش في البلد منذ أجيال عدة، وقد وُلدت في حيفا هي أيضا، وكذلك والدها. أما والدي فهو ناجٍ من المحرقة لكنه فقد عائلته التي قتلت في المحرقة، ولم ينجُ سوى هو وشقيقه. وقد هرب عندما كان في السادسة عشرة، وأقاما كيبوتساً».

**(*) سؤال: هل هرب والدك من ألمانيا؟**

يفتحئيل: «إنه من ليتوانيا عمليا، لكنه هرب فعلا عن طريق ألمانيا. وأقام هو وأخوه كيبوتساً في العام ١٩٤٠، قبل قيام الدولة. كان هذا كيبوتس ماتسوفا، قرب بلدة شلومي (الجليل الغربي). وقد اشتريا الأرض من شخص من عائلة البنا، وهو سوري. في

الماضي طرحت عدة مرات أسئلة حول موقع الكيبوتس في سياق قرار التقسيم، وقالا لي إنهما كانا يعتزمان البقاء في إطار الدولة الفلسطينية. لقد بنيا البيت وأقاما الكيبوتس وكانت علاقاتهما جيدة مع العرب في المناطق القريبة، مثل البصة ومعليا وغيرهما من القرى».

**(*) سؤال: إلى أي حركة كان ينتمي هذا الكيبوتس؟**

يفتحئيل: «كان ينتمي إلى أكثر الحركات مركزية وهي اتحاد الكيبوتسات، وبعد ذلك باتت تعرف باسم الحركة الكيبوتسية الموحدة. وكان بقربه كيبوتس ألون الذي ينتمي إلى هشومير هتسعير».

## أحد أوائل الذين رفضوا أداء الخدمة العسكرية

**(*) سؤال: وكيبوتس ماتسوفا ينتمي إلى حزب «مباي»؟**

يفتحئيل: «نعم، مباي. وقد نشأت هناك، وبالإمكان القول إني كنت ابن الحركة الكيبوتسية. لكن والدي كان مقاولا وعمل في مجال البناء. وطوال الوقت، بطبيعة الحال، عمل مع العرب. وكنا نزورهم ونحضر احتفالات الزفاف والخطوبة عند أصدقائه العرب. وقد بدأت أهتم كثيرا بهذا الأمر. وكان أصدقاؤنا العرب يقولون لي إنه كانت هنا قرية وتم طرد سكانها وكنت أشاهد الخربة وأشجار الصبار. وبقيت هذه الأمور تهمني حتى بعد أن ذهبت إلى الجامعة ودرست موضوع الجغرافيا وتخطيط المدن. بعد ذلك تزوجت وسافرت إلى أستراليا. وربما ثمة أهمية لأن أذكر أنني كنت في لواء جولاني خلال خدمتي العسكرية، وشاركت في عملية الليطاني العسكرية في البداية، لكني بعد ذلك رفضت العودة إلى لبنان. وقد كنت أحد أوائل الذين رفضوا أداء الخدمة العسكرية. في حينه لم تكن هناك ظاهرة رفض الخدمة العسكرية. وقد بقيت في قاعدة عسكرية بعيدة في النقب ورفضت العودة إلى لبنان.

ومعروف أن عملية الليطاني العسكرية شنها الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٧٨. واستمرت هذه العملية العسكرية مدة نصف عام. وما زلت أذكر أنه عندما وصلنا إلى النبطية قرب الليطاني، كان الضباط يقولون لنا إن علينا الاستيلاء على هذا البيت من أجل الدفاع عن دولة إسرائيل. وكان هذا المكان بعيدا جدا عن الحدود. عندها بدأت أفهم أن شيئا آخر يحدث هنا. وهكذا فإن نوعا من الإدراك السياسي حدث عندما كنت لا أزال داخل صفوف الجيش. ورغم أني كنت أتحدث كثيرا مع العرب لكن هذا لم يؤثر عليّ سياسيا. غير أن هذا الإدراك بدأ في الجيش، وبعد ذلك خلال فترة الدراسة وخاصة عندما كنت أدرس للحصول على شهادة الدكتوراه. وكنت حينها أسكن في حيفا، وأصبح لدي أولاد. وفي منتصف سنوات الثمانين أقمنا حركة "ميثاق المساواة"، وكان أحد المبادرين إليها عزمي بشارة. وأقمنا روضة أطفال مختلطة لليهود والعرب وبدأنا نقيم نشاطات لم تكن سياسية تماما، مثلما تطورت لاحقا. وقد كانت هذه الحركة شيئا جديدا وأكدت أن بالإمكان إنشاء حيز يهودي – عربي جديد.

كانت رسالتي لنيل شهادة الدكتوراه حول الجليل، وبالأساس حول تهويد الجليل، وشملت نواحي يمكن وصفها بأنها علم آثار المعرفة وعلم آثار المجتمع الإسرائيلي، لأني أجريت البحث حول كل شيء: حول المناطر [المستعمرات التي تطل على القرى العربية في الجليل] وحول القرى العربية، وكل ذلك بشكل عميق وقد نجم عن هذا صدور عدة كتب. أحد هذه الكتب التي ألفتها كان عن قرية مجد الكروم. وعلى مدار فترة طويلة كنت أزور مجد الكروم باستمرار، وأحيانا كنت أبيت هناك. وقد ساعدني الدكتور عادل مناع كثيرا، وكذلك رئيس المجلس المحلي محمد مناع، الذي فتح أمامي أرشيفات. وقد كان هذا أول كتاب حول مجد الكروم تناولت فيه نضال سكان القرية، منذ النكبة ومرورا بيوم الأرض الأول (١٩٧٦). وقد صدر هذا الكتاب قبل كتاب بيني موريس حول قضية اللاجئين. ووصفت فيه ما حدث في القرية في العام ١٩٤٨، ويضمن ذلك إعدام ستة أشخاص في ساحة القرية [على أيدي العصابات الصهيونية]».

**(*) سؤال: ما هو اسم الكتاب؟**

يفتحئيل: «نحرس الكرم. وهو كتاب صغير، متواضع جدا لكنه مهم. وقد استخدمت فيه مواد من رسالة الدكتوراه التي كنت قد أنجزتها. وبعد ذلك أصدرت كتابا عاما حول كل التخطيط المتعلق بالجليل. وعندها دخلت في عمق هذه الأمور بشكل أكبر، وأجريت مقابلات مع أشخاص كثيرين، وأجريت إحصائيات ونظرت إلى الأراضي وبدأت أفهم موضوع النكبة بصورة حقيقية. وما زلت أذكر حتى اليوم مقابلة أجريتها مع الأديب إميل حبيبي. وقد جئت إليه حاملا نظريات، وقلت له إن الأقليات المظلومة تقاوم وتحتج وتتمرد وما إلى ذلك. وأجابني أن هذا صحيح لكن تذكر هذا، وضرب بيده على الطاولة عدة مرات، وقال إن "هذا صوت قرع الباب عندما جاؤوا من أجل طردنا في سنوات الأربعين. وعليك أن تعلم أنني أشعر بخفقان قلب شعبي". والمتشائل هي رواية، لكنها تركت لدي انطباعا جعلني أستوعب الصدمة ومحاولة البقاء داخل النظام الصهيوني. وهبة أكتوبر [العام ٢٠٠٠ بعد وفاة حبيبي] هي أمر لم يتوقعه حبيبي. وقد أدخلني هذا الأمر

«نحرس الكرم، وهو كتاب صغير، متواضع جدا لكنه مهم. وقد استخدمت فيه مواد من رسالة الدكتوراه التي كنت قد أنجزتها. وبعد ذلك أصدرت كتابا عاما حول كل التخطيط المتعلق بالجليل. وعندها دخلت في عمق هذه الأمور بشكل أكبر، وأجريت مقابلات مع أشخاص كثيرين، وأجريت إحصائيات ونظرت إلى الأراضي وبدأت أفهم موضوع النكبة بصورة حقيقية. وما زلت أذكر حتى اليوم مقابلة أجريتها مع الأديب إميل حبيبي. وقد جئت إليه حاملا نظريات، وقلت له إن الأقليات المظلومة تقاوم وتحتج وتتمرد وما إلى ذلك. وأجابني أن هذا صحيح لكن تذكر هذا، وضرب بيده على الطاولة عدة مرات، وقال إن «هذا صوت قرع الباب عندما جاؤوا من أجل طردنا في سنوات الأربعين».

إلى الموضوع، وفي الواقع فإنه منذ ذاك الحين أصبحت أركز في جزء كبير من عملي يركز على الموضوع الفلسطيني – اليهودي. وأجريت مقارنة مع دول أخرى تعيش أوضاعا مشابهة، والتي أسميتها في كتابي بأنها «إثنوقراطية». وتطرقت بشكل واسع إلى موضوع الحيز والهوية والقوة والمدن والبلدات، عمليا كل موضوع الجغرافيا – السياسية والاستيطانية والإنسانية. وقد منحني هذا أدوات عديدة.

بعد ذلك انتقلت إلى بئر السبع، وبدأت أعمل في منظمات المجتمع المدني، وهي منظمات تنشط في مجال العدل والمساواة. وعملت في منظمة "أدفا"، وعملت ١١ عاما في "المجلس الإقليمي للقرى العربية غير المعترف بها في النقب" كمستشار وذلك حتى العام الماضي. وعملت في "بتسيلم" كرئيس لمجلس إدارة هذه المنظمة، وشاركت بشكل واسع في كتابة التقارير الصادرة عنها. وشاركت في الاحتجاجات الاجتماعية [في العام ٢٠١١]، وفي إعداد الكتاب الذي أصدره خبراء نشطوا في هذه الاحتجاجات. وأنا أرى أن الأكاديميا ليست مكانا لإجراء الأبحاث وحسب، وإنما أيضاً العكس. إنها مكان نجري فيه بحثا جيدا لكن كما قال كارل ماركس، لا توجد أهمية إذا لم تكن غايته التغيير وتحسين المجتمع. وأنا أحاول القيام بذلك. في الآونة الأخيرة وبفضل أبحاثي عن البدو وعملي في تخطيط القرى البدوية، عملت مع المجتمع البدوي لدى توجهه إلى لجان التخطيط والمحاكم. أي أن الخبرة الكامنة في مقالاتي العلمية هي تطور شخصي بالنسبة لي على مر الزمن. وهذا يعني أن الحياة الشخصية والحياة المهنية والحياة السياسية تتداخل ببعضها في إسرائيل. ونحن هنا لسنا في برج عاجي انكليزي».

## تصاعد الهجمة اليمينية منذ ٢٠٠٩

**(*) سؤال: كيف يتقبلون هذا الأمر في إسرائيل إذ أنه في الأعوام الأخيرة توجد هجمة ضد المؤسسة الأكاديمية والأكاديميين الذي يعبرون عن أفكار ليبرالية ويسارية ونقدية؟**

يفتحئيل: «لا أعتبر أن أفكاري ليبرالية. أقول إنه يوجد فيها عنصر ليبرالي، لكن أفكاري اشتراكية أكثر مما هي ليبرالية».

**(*) سؤال: لنقل إنها ضد التيار السائد...**

يفتحئيل: «إن الوضع صعب. وعندما كنت أعمل في التخنيون [معهد الهندسة التطبيقية في حيفا وأحد أبرز الجامعات في إسرائيل] كان الوضع صعبا جدا، فهم محافظون للغاية هناك. وأحد الأسباب التي دفعتني إلى الانتقال إلى بئر السبع أنه يوجد انفتاح أكثر هنا. وقد قمت بخطوة صحيحة بانتقالي إلى هنا. ومن الجهة الأخرى فإنه منذ الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠)، وبصورة أشد منذ العام ٢٠٠٩ وبعد صعود بنيامين نتنياهو إلى الحكم، تصاعدت هجمة اليمين، من جانب منظمات مثل "إم ترتسو" و"ريغافيم" وصحيفة "يسرائيل هيوم" [إسرائيل اليوم]، وهذه الجهات هي بمثابة كلاب مسعورة منفلتة. وقد تم الكشف عن العلاقات فيما بينها وبين المسيحيين السلفيين [المحافظون الجدد] سواء بتمويلهم منظمات اليمين أو العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية. أنا لا أدعي أنه لا ينبغي أن تكون هناك تنظيمات مجتمع مدني في اليمين، لكن تم تجاوز الخطوط الحُمر. إنهم يهاجمون الأفراد ولديهم، عمليا، أجندة فاشية تتمثل بأفكارهم التي تقول إن الدول فوق كل شيء، وهم يرفضون أي انتقادات للدولة. ونتنياهو قال للرئيس الأميركي باراك أوباما مؤخرا إن

مهمته هي الدفاع عن مواطني إسرائيل أينما كانوا. لكنه نسي أنه يوجد مواطنون إسرائيليون خلف الحدود، المستوطنون. لا يوجد شيء كهذا في القانون الدولي، ولا يوجد شيء كهذا في العدالة. وإذا كان هناك مواطنون إسرائيليون في بغداد، فهل سيغزو بغداد من أجل الدفاع عنهم؟ هذا مستحيل. والأمر نفسه يطبقونه من خلال الأجندة الفاشية. ومن ينتقد الدولة يصبح خائنا. وهذا وضع صعب للغاية. ووزيرة التربية والتعليم السابقة، ليمور ليفنات، تقول إنه يجب التخلص من يفتحئيل و[أستاذ العلوم السياسية في جامعة بن غوريون في بئر السبع، نيف] غوردون و[أستاذ علم الاجتماع في الجامعة نفسها، ليف] غرينبرغ. وبعد ذلك، خلال ولاية وزير التربية والتعليم السابق، جدعون ساعر، وبالتعاون مع "إم ترتسو"، كتبوا شعارات مسيئة على باب بيتي، وبعد ذلك وضعوا حارسا على القاعات التي كنت ألقي محاضراتي فيها، ثم كان هناك جواسيس في محاضراتي وكانوا يسجلونها وبعد ذلك يأخذون جملة هنا وجملة هناك، علما أنني أدرّس بصورة نزيهة لأني أعتقد أن من الصواب طرح جميع المواقف. وأنا أطرح أمام الطلاب مواقف حماس ومواقف اليمين الإسرائيلي. وأعتقد أن هذا جيد، رغم أن الطلاب يعرفون أفكاري وأنا لا أطرحها في محاضراتي. وكانت تجلس جاسوسة في محاضراتي، وظهرت عناوين في وسائل الإعلام بأن "محاضرا في جامعة بن غوريون يقول إن هناك أبارتهايد!". واستمر هذا الوضع عاما كاملا ولم نعرف من يتجسس علي، وفي النهاية اكتشفوها. وقد كانت هذه فترة صعبة، وكان رؤساء الجامعات يقولون لنا إن "من لا يتحمل حرّ النار، عليه أن يخرج من المطبخ" أي أن يلتزم الصمت. ولم تنتهِ الفترة الصعبة وإنما تراجعت قليلا لأنهم رأوا أننا نحارب ضدهم ولم ننكسر، ولأن رؤساء الجامعات أدركوا أخيرا أن حملة اليمين ليست موجهة ضدنا فقط وإنما ضدهم بعد أن هددت "إم ترتسو" الجامعات بوقف التبرعات لها، وعندها بدأوا يحضون على الحرية الأكاديمية، والدفاع عنا أيضا، ولذلك فإنه أصبح صعبا بعض الشيء على اليمين أن يمارس أنشطته الآن في الأكاديميا».

**(*) سؤال: خاصة بعد تهديد الاتحاد الأوروبي بعدم ضم إسرائيل إلى المشروع العلمي والثقافي الضخم «هورايزون ٢٠٢٠».**

يفتحئيل: «نعم. ورغم ذلك ما زال الوضع صعبا ويتم إلصاق "وصمة عار" بنا، وهناك طلاب يرفضون أن يكون أي منا مرشدا لهم في وظائفهم، ويتم وقف منح للأبحاث فجأة ومن دون ذكر سبب مباشر، كما يتم إخراجنا من مجموعات بحثية. لكن من دون مبالغة أعتقد أن الثمن الذي ندفعه كإسرائيليين نقديين هو ثمن قاس إلا أنه ليس رهيبا ولا يساوي شيئا مقابل الثمن الذي يدفعه الفلسطينيون، وخاصة أولئك العالقون على الحواجز العسكرية. وينبغي أن نفهم علاقات القوة، فنحن في الجانب الحاكم. ورغم ذلك فإني أتفهم، ولا أوافق على ذلك، لكني أتفهم لماذا يصمت ٩٩٪ من المحاضرين. وأحد أشد انتقاداتي للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية هو أن الغالبية فيها تؤمن بوجود عدالة أساسية. ثمة تنوع في المواقف طبعا، لكنهم يصمتون لأن المؤسسة تحاربهم ويتم وصمهم، وهذا العمل ضدهم يتم حتى من مستوى الوزير. وهذا ما يسمى "مفعول التهدئة"، إذ أنهم في "إم ترتسو" يعلمون أنه إذا هاجموا يفتحئيل أو غوردون أو غرينبرغ فإننا لن نصمت. لكنهم يفكرون في الجيل القادم وليس بنا. ومن هذه الناحية فإنهم حققوا نجاحا. فالأكاديميا صامتة أكثر مما ينبغي وهي تتجه إلى أماكن لا يوجد خلاف حولها. خذوا مثالا على ذلك موضوع النقب. فعندما بدأت أخطط لصالح القرى، وأخذت أدخل إلى القرى، وكنت أطرح أسئلة ودخلت إلى تاريخهم، لأنه لا يمكن العمل من دون معرفة التاريخ، وطلبت منهم أن يحضروا لي مواد تاريخية كي أطلع عليها، لم يكن هناك أي مواد سوى كتاب من تأليف غازي فلاح، صدر في سنوات الثمانين وكان عمل أولياً».

**(*) سؤال: «المنسيون»؟**

يفتحئيل: «نعم، "الفلسطينيون المنسيون". وكانت هناك مؤلفات عارف العارف. وعندها أدركت أن هذا موضوع مشحون للغاية وهو موضوع يتعلق بنصف أرض إسرائيل/ فلسطين. وهذا أحد الصراعات الأكثر عرقية، الصراع على الأرض، وهو موضوع مثير جدا. وكانت الأكاديميا تعرف أين يوجد المال [لتمويل أبحاث] وأين موضع القوة، ولذلك لم تتوجه إلى هذه الأمور. وهذا لم يكن نموذجا بالنسبة لي، وكتبت مقالا حول افتقار هذا الموضوع للأبحاث، إذ لم يدققوا في خريطة القبائل والعشائر ولا في الوثائق ولا في استيطان اليهود وشرائهم للأراضي من البدو. وقد عثرنا على وثائق بهذا الخصوص. وهنا تبين أنه إذا كان هناك من اشترى أرضا والدولة تعترف بذلك فهذا يعني أنها تعترف بملكية الشخص الذي باع الأرض. والدولة لا يمكنها أن تعترف بأني اشتريت أرضا من سارق. وحتى اليوم لم يتم توثيق كل هذا بصورة تتحدث عن حقوق البدو».

**(*) سؤال: هل توجد وثائق ملكية باسم البدو؟**

يفتحئيل: «نعم توجد وثائق. وقد أجرينا مسحا لكافة وثائق المحكمة العليا البريطانية، واطلعنا عليها كلها، وكل وثيقة تقول عكس ما تفعله دولة إسرائيل. لكن أحدا لم يُجرِ هذا البحث

**أنا لا أدعي أنه لا ينبغي أن تكون هناك تنظيمات مجتمع مدني في اليمين، لكن تم تجاوز الخطوط الحُمر. إنهم يهاجمون الأفراد ولديهم، عمليا، أجندة فاشية تتمثل بأفكارهم التي تقول إن الدول فوق كل شيء، وهم يرفضون أي انتقادات للدولة. ونتنياهو قال للرئيس الأميركي باراك أوباما مؤخرا إن مهمته هي الدفاع عن مواطني إسرائيل أينما كانوا. لكنه نسي أنه يوجد مواطنون إسرائيليون خلف الحدود، المستوطنون. لا يوجد شيء كهذا في القانون الدولي، ولا يوجد شيء كهذا في العدالة.**

قبلنا. وكذلك الأمر بالنسبة إلى جغرافية النقب. إسرائيل تقول إن النقب كان "أرضا موات" [أي الأرض التي لا مالك لها]، وأن البدو كانوا يتنقلون- رحل- وليست لديهم حقوق في الأرض. وهي تقول ذلك منذ سنوات الستين. وهناك قضية مشهورة هي قضية الهواشلة. فقد كان البدو ساذجين جدا، وذهبت عشيرة الهواشلة إلى المحكمة التي نظرت، ربما، في أهم قضية أراضٍ بدون محام. وقالوا إن الجميع يعرف أن هذه أراضيهم، والمحكمة سخرت منهم [وحكمت ضدهم]. وأصبحت هذه القضية سابقة قضائية. وأصبح الوضع بعدها صعبا جدا وتعين على مواطنين بدو قدموا التماسات ضد استيلاء إسرائيل على أراضيهم، مثل قضايا نوري العقبي وصياح الطوري وغيرهما، أن يواجهوا السابقة القانونية الكبيرة في قضية الهواشلة. إن جزءاً كبيراً من هذا الوضع نابع من عدم وجود بحث. فالنيابة العامة الإسرائيلية كانت تذهب إلى المحكمة وتقول إن النقب كان خاليا من السكان. وكان القاضي يقول إنه إذا كان الخبراء يقولون ذلك فماذا يتعين عليه أن يفعل، ويحكم لصالح الدولة. ولذلك فإني أقول في أحد ادعاءاتي المركزية إننا نتطلع إلى كيفية وقف صمت الجامعات. في الجامعات أناس لديهم عمل جيد وثابت وعليهم أن يركزوا على المواضيع التي تحتاج إلى البحث. بإمكان الفلسطينيين بالذات أن يشجعوا الباحثين الإسرائيليين على الذهاب في هذا الاتجاه وهناك أمور كثيرة ينبغي إجراء أبحاث حولها. وأعتقد أنه يوجد تحدٍ هنا للمجتمع الفلسطيني بتعزيز البحث النقدي في إسرائيل، وبالطبع في فلسطين أيضا، وفي نهاية المطاف ستكون هناك قوة لذلك فهذه مثل المياه الهادئة التي تسير ببطء ولكنها تتغلغل عميقا».

## عن حل «شعبين في وطن واحد»

**(*) سؤال: في كتابك «الإثنوقراطية» هناك رؤيا لحل الصراع، وهي شعبان في وطن واحد. هل يمكن أن تتوسع في ذلك؟**

يفتحئيل: «لقد كتبت مقالا حول ذلك لأول مرة في هذا الكتاب، وكان المقال بعنوان «جغرافية نحو الكونفيدرالية»، في ١٩٩٩ أو ٢٠٠٠. وحاولت النظر إلى احتمال التقدم إلى الأمام من خلال مشروع سياسي يمكن أن يجذب تأييدا له وأن يكون هذا أيضا مشروعاً يتطرق ولا يتجاهل أسئلة عميقة تتعلق بالصراع. وأسئلة الصراع العميقة هي طبعا الكولونيالية قبل العام ١٩٤٨، وبين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧ وبعد العام ١٩٦٧. وهذه أنواع مختلفة من الكولونيالية وأنا أطورها كثيرا في الكتاب. كذلك تطرقت إلى الفلسطينيين في إسرائيل واللاجئين وحق العودة وإلى موضوع القدس وموضوع الحدود. ولكوني خبيرا في الجغرافيا السياسية فقد بحثت في صراعات مشابهة، في البوسنة أو إيرلندا، وكان الاستنتاج الذي توصلت إليه هو أنه ينبغي التوصل إلى وضع يتواجد فيه كيانان سياديان في إطار القانون الدولي ويتقاسمان البلاد نفسها. وهذا يعني أن حل الدولتين الكلاسيكي لا يمكن أن يتقدم باتجاه الاستقرار لأنه يتجاهل مشاكل العمق أكثر مما ينبغي، وهي مشاكل ستثير غليانا في أساس وجودنا، كما أن هذا الحل يعارض وجود الدولة الواحدة. وقد تكون الدولة الواحدة هي الحل الأمثل لكن هذا ليس حلا سياسيا، ينبغي اليوم أن يكون في إطار المنظومة الدولية. أي أن حالة الحدود المفتوحة التي كانت سائدة قبل العام ١٩٤٨، وكان بإمكان الفلسطيني السفر إلى دمشق وبيروت، والتوق إلى سورية الكبرى هو أمل جميل، ولكن

**وأسئلة الصراع العميقة هي طبعا الكولونيالية قبل العام ١٩٤٨، وبين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧ وبعد العام ١٩٦٧. وهذه أنواع مختلفة من الكولونيالية وأنا أطورها كثيرا في الكتاب. كذلك تطرقت إلى الفلسطينيين في إسرائيل واللاجئين وحق العودة وإلى موضوع القدس وموضوع الحدود. ولكوني خبيرا في الجغرافيا السياسية فقد بحثت في صراعات مشابهة، في البوسنة أو إيرلندا، وكان الاستنتاج الذي توصلت إليه هو أنه ينبغي التوصل إلى وضع يتواجد فيه كيانان سياديان في إطار القانون الدولي ويتقاسمان البلاد نفسها. وهذا يعني أن حل الدولتين الكلاسيكي لا يمكن أن يتقدم باتجاه الاستقرار لأنه يتجاهل مشاكل العمق أكثر مما ينبغي.**

هذه حالة ليست سياسية اليوم. لأن القيادة في سورية وفي لبنان لن تتنازل عن السيادة، وفي المقابل علينا أن نكون سياسيين لدى إقدامنا على وضع حل. لكن رغم ذلك علينا الذهاب أبعد ما يمكن، وهذا يعني وجود كيان فلسطيني وآخر إسرائيلي ولكنهما مفتوحان وتوجد حركة حرة بينهما وكل جانب يعترف بأن هذا وطن الشعبين. والعاصمة تكون موحدة. ولدي فصل كامل حول كيف بالإمكان إقامة منطقة حكم ذاتي يهودي- عربي داخل العاصمة الواحدة. وقد دققنا في موضوع المستوطنين، في التقرير الكبير الذي صدر عن "بتسيلم"، والمستوطنات مقامة على ١٪ من الضفة الغربية، وعبرنا عن اعتقادنا بأنه سيكون حكيما أكثر ونزيها أكثر القول لهم أن يبقوا تحت السيادة الفلسطينية ويدفعوا ثمن الأرض طبعا، علما أنهم لن يوافقوا على ذلك. ولكن هذا سيسمح، من الناحية الأخلاقية، باستقرار الوضع. وبالطبع ينبغي الاعتراف بالقرى البدوية في النقب ومنحهم تعويضا، وإعادة السكان إلى العراقيب مثلا وإلى برعم أيضا، أي إلى الأماكن التي بالإمكان إعادة المهجرين إليها، وأن تكون هذه عملية تحافظ على وجود إسرائيل وهذا أمر في غاية الأهمية، لكي لا يشعر الإسرائيليون بأنهم مهددون، لأنه من ناحية القانون الدولي لا فائدة من الحديث عن محو إسرائيل ولا عن محو فلسطين طبعا. وما تفعله إسرائيل الآن هو منع قيام فلسطين. ولكن الحل القابل للحياة لأمد طويل هو أن تكون هذه البلاد بلادا مفتوحة، ذات اقتصاد واحد، وعلاقات دينية وتاريخية، وداخل كل هذا يكون كيانان سياديان. وهناك نماذج لذلك ناجحة جدا في التاريخ، مثل سويسرا وكندا. وما حصل في كندا هو أن الانكليز احتلوا الفرنسيين، وقبل ذلك احتل الفرنسيون السكان الأصليين في كندا طبعا، لكن الانكليز والفرنسيين فهموا أنه من أجل إدارة شؤونهم يجب أن تكون الحدود مفتوحة».

**(*) سؤال: هل قدمت هذه الأفكار إلى أية جهة؟**

يفتحئيل: «لقد دعيت إلى مؤتمر أقامه الاتحاد الأوروبي حول مبادرات سلام. وكان هناك خبراء آخرون، وحضرت هذا المؤتمر ليلى شهيد. وقد احتلت الأفكار التي طرحتها مكانا جيدا. والمبادرة الأخيرة في هذا الشأن لم أطرحها أنا في البداية، بل مجموعة من الفلسطينيين والإسرائيليين التقيت بها بعد أن تبين أن أفكارنا متشابهة جدا، ثم انضم إلينا آخرون من الجناح اليساري في حركة فتح ومن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومن الجناح المعتدل في حركة حماس. وقد كانت هذه مجموعة متنوعة ومختلطة. وقد التقيت معهم عشرين مرة تقريبا. وتحدثنا عن نماذج مثل كندا وسويسرا والبوسنة. ورغم أن البوسنة ليست قصة نجاح ولكنها ليست قصة فشل أيضا. فقد دارت فيها حرب رهيبة وقتل فيها ٢٠٠ ألف إنسان. وتوجد هناك ثلاثة كيانات، المسلمون والكرواتيون والصرب، والحدود مفتوحة بينهم. ويتغير رئيس الحكومة كل عام لأنه لا يكون قادرا على الحكم، لكن لا يوجد عنف، ويوجد تكامل اقتصادي وسراييفو هي مدينة مشتركة للفئات الثلاث. ودققنا في أماكن أخرى فشل فيها هذا النموذج، لكن الفشل سببه أنه لم يتم التعامل بجدية مع الموضوع».

**(*) سؤال: كيف يمكن تطبيق هذه الأفكار، المتعلقة بالبلاد المفتوحة، إذا كان انعدام المساواة في تقاسم كافة الموارد تقريبا، وخاصة الأرض؟ والمعطيات التي قلتها أنت في محاضرة ألقيتها العام الفائت تفيد بأن ٨٥ بالمئة من الأراضي بين النهر والبحر يسيطر عليها اليهود، وفقط ٢ر٥ بالمئة من الأراضي داخل الخط الأخضر يسيطر عليها العرب، الذين تبلغ نسبتهم بين السكان ٢٠ بالمئة؟.**

**«لقد دعيت إلى مؤتمر أقامه الاتحاد الأوروبي حول مبادرات سلام. وكان هناك خبراء آخرون، وحضرت هذا المؤتمر ليلى شهيد. وقد احتلت الأفكار التي طرحتها مكانا جيدا. والمبادرة الأخيرة في هذا الشأن لم أطرحها أنا في البداية بل مجموعة من الفلسطينيين والإسرائيليين التقيت بها بعد أن تبين أن أفكارنا متشابهة جدا، ثم انضم إلينا آخرون من الجناح اليساري في حركة فتح ومن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومن الجناح المعتدل في حركة حماس. وقد كانت هذه مجموعة متنوعة ومختلطة. وقد التقيت معهم عشرين مرة تقريبا. وتحدثنا عن نماذج مثل كندا وسويسرا والبوسنة».**

يفتحئيل: «تطبيق أفكارنا في ظل هذه المعطيات هو مهمة صعبة للغاية وستستغرق وقتا طويلا. لكننا نعتقد أن علينا وضع الأسس. وسوف نعلن عن هذه المجموعة على أنها حركة إسرائيلية – فلسطينية، في أيار المقبل. وما زلنا نتخبط إزاء اسم الحركة. ولكن الفكرة هي أنه يوجد وطنان في بلاد واحدة مفتوحة. وهناك تفاصيل أخرى عديدة، وعلى سبيل المثال سنأخذ الفكرة الأوروبية بشأن الحق في السكن، ليس حق المواطنة وإنما حق السكن. وهذا سيوفر ردا معينا للعودة، وربما أيضا لمتدينين [يهود] معينين من الذين يريدون السكن في الخليل، وهي مدينة عربية لكنها قريبة من قبر سيدنا إبراهيم. والحق في السكن يمنحهم إمكانية كهذه، ومن دون تقويض العملية السياسية. أي أن الحق في السكن هو موضوع مهم جدا. وإذا أسسنا الحركة فإنها لن تكون حزبا سياسيا. وقد أبدت صحيفة يديعوت أحرونوت اهتماما بأفكارنا، لكننا لم نرغب في النشر حولها وقلنا إننا لسنا ناضجين لذلك بعد. وجاء زعماء معروفون جدا من فلسطينيي الداخل للتحدث معي، وكذلك تحدث معنا البدو في النقب الذين لديهم أقرباء كثيرون في غزة والضفة ولذلك هم يؤيدون تسوية كهذه. لكن قلت لهم جميعا إننا لسنا ناضجين بعد، لأن أفكارا كهذه يجب أن تكون أكثر نضوجا لدى نشرها. ويتعين علينا في مرحلة ما الدخول إلى النقاش السياسي العام. وأعتقد أن مبادرة [وزير الخارجية الأميركي جون] كيري ستفشل، وإذا لم تفشل فإنها ستخرج من خلال اتفاق إطار ضبابي ولن تقول الأمور التي قالها الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش، أو الرئيس الأميركي الأسبق، بيل كلينتون، حول عاصمتين في القدس. ورغم أن كيري يقصد بالعاصمة الفلسطينية في القدس أنها ستكون في أبو ديس وجبل المكبر، لكنه سيكون متعطشا لأفكار أخرى. وأعتقد أن هذه الفكرة جيدة، لأنها تدريجية وإدارية وتؤكد أن هذه البلاد لكلا الشعبين ولكنها لن تكسر الأطر تماما. وقد ألقيت محاضرات كثيرة حول الموضوع، وكانوا يطلبون مني التحدث عن الدولة الواحدة. وقلت إن فكرة الدولة الواحدة من الناحية الأيديولوجية هي فكرة جميلة، لكن إذا كنا نتحدث الآن عن تسويات وعن القانون ومسؤولية المثقفين، بأن يكونوا طليعيين في إطار يمكن أن يقود إلى نضال، فإلى أين سنقود هذا النضال؟ هل نطالب أعضاء الكنيست بالاستقالة؟ هل نقول للجيش الإسرائيلي أن يحل نفسه؟ أي أنه علينا أن نقود نضالا عادلا جدا وراديكاليا جدا ولكن في إطار يمكن إجراء نضال فيه. وخلال الأعوام العشرة الأخيرة تحدث [المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا] أسعد غانم عن فكرة الدولة الواحدة. وسألته مؤخرا حول الانجازات في السياق، وقال إنه هناك انجاز في مجال الوعي. صحيح، هذا بحد ذاته إنجاز ولكنني أعتقد أنه في هذا الحقل من الأفكار المختلفة ينبغي الذهاب أبعد ما يمكن ولكن داخل الإطار السياسي. وأن تكون الأفكار قابلة للتطبيق، وإلا فإنه إذا كانت الأفكار بعيدة عن الواقع فإنها ستبقى موضوعة على الرف. شاركت مؤخرا في مؤتمر عقده المركز العربي في واشنطن، وحضره العديد من المثقفين الفلسطينيين. وكان بين الحاضرين بشار دوماني الذي قال للحضور إن عليهم العمل على مواضيع يمكن أن تساعد في تغيير الوضع، من خلال الأمم المتحدة أو في المحكمة أو تساعد الجمهور في البلاد أو تساعد في تطوير إطار الوعي. وهناك مشكلة أخلاقية في طرح أفكار خارج الإطار. وما زالت الأمور تقف عند هذا الحد في مجموعتنا، ومعظم أفراد الجانب الفلسطيني فيها تقريبا يقولون إنهم يتأرجحون بين فكرة الدولة الواحدة وفكرتنا حول دولتين في بلاد مفتوحة.

ولكنهم يأتون إلى هذا الحل الأخير لأنه يوجد فيه جانب أخلاقي متعلق بالعمل في الإطار السياسي.

بالنسبة إلى السؤال حول كيفية تنفيذ أفكارنا فيما انعدام المساواة كبير للغاية، أعتقد أن إحدى أهم المهمات هي جعل اليهود يدركون أنهم يتمتعون بامتيازات، وليس من الجانب الأخلاقي فقط الذي يعني أن هذه الامتيازات تستند إلى السلب، وإنما من الجانب السياسي أيضا، بحيث أن امتيازات كهذه لا يمكن أن تستمر لوقت طويل. بإمكانها أن تستمر خمسة أو عشرة أعوام أخرى، لا أدري. لكن إذا قال أوباما، بعد فشل العملية السياسية الحالية، إنه لن يستخدم حق النقض في مجلس الأمن، بعد أن استخدمه ٤٣ مرة لصالح إسرائيل، وقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض لصالح إسرائيل أكثر مما استخدمته لصالحها، فإنه ستبدأ مرحلة تمرير قرارات ضد إسرائيل في مجلس الأمن الدولي. وهذا يعني أن الوضع الذي ساد حتى الآن لن يكون مستديما. وقال أحد ما في الإعلام مؤخرا إنه سيتم الربط ما بين القرارات التي ستتخذ ضد روسيا بقرارات ضد إسرائيل. والمقصود القرارات ضد روسيا بعد أسبوع واحد من احتلالها لشبه جزيرة القرم، بينما إسرائيل هي دولة احتلال منذ خمسين عاما تقريبا. وسيدركون عاجلا أم آجلا أن هذه الامتيازات التي يتمتع بها اليهود في البلاد مبالغ فيها، وخاصة فيما يتعلق بمواضيع الأرض والحكم المحلي والاستيطان والموارد الطبيعية، مثل المياه. وعندها يجب أن تبدأ عملية تصحيح. وهذه العملية يجب أن تكون حكيمة جدا لأنه يتعين الحفاظ على وجود اليهود في جانبك. وفي نهاية المطاف، أمن الفلسطينيين مرتبط بأمن اليهود والعكس صحيح أيضا. وعدا ذلك هناك التطوير الاقتصادي. وفي جنوب إفريقيا أقدموا على تنفيذ خطوة محافظة من هذه الناحية. ونحن لم نحب ذلك لكن نيلسون مانديلا كان حكيما عندما قال إنه سيحافظ على الأملاك التي كانت موجودة بأيدي البيض حتى نهاية نظام التفرقة العنصرية، ولكن بعد انتهاء هذا النظام سيكون هناك تفضيل تصحيحي. وكانت الفجوات في جنوب إفريقيا أكبر من الفجوات الموجودة اليوم بين إسرائيل وفلسطين. ونحن نرى الآن، بعد عشرين عاما على نهاية الأبارتهايد، أن الفجوات في جنوب إفريقيا تقلصت بشكل ضئيل جدا. وعلينا أن نتعلم منهم وعدم تبني سياسة ليبرالية أو نيو – ليبرالية. يجب أن تكون هناك عملية تصحيح، تدريجية، تستند بالأساس إلى الفرص والبنية التحتية، ولا تأخذ شيئا من أحد، ومن الجهة الثانية تسمح للآخرين بالدخول إلى السوق ولمركز التعليم ومركز القوة. هذا ممكن تحقيقه بكل تأكيد، لأنه سيحقق أرباحا هائلة لليهود. وعلى اليهود أن يدركوا أنه عندما يتنازلون عن امتيازات غير عادلة، وبعد ذلك يحصلون على امتيازات عادلة فإن هذا سيجلب التطور والازدهار. وقد رأينا هذا في سنوات [ولاية رئيس حكومة إسرائيل الأسبق إسحاق] رابين، أليس كذلك؟ وبعد عامين أو ثلاثة فقط على السلام. توجد هنا صناعات تكنولوجية متطورة، ويوجد لقاء بين الشرق والغرب، وتوجد جامعات ممتازة بالإمكان أن يأتي إليها طلاب من جميع أنحاء العالم العربي ومن الهند وباكستان وأماكن كهذه، ويوجد هنا تاريخ. لا يوجد مكان آخر كهذا في العالم باستثناء مصر واليونان. لكني أعتقد أن هذه الفجوات هي عقبة جدية أمام التقدم نحو الواقع الذي نطرحه. وينبغي أن نعمل بتعقّل. وكخبير في السياسات العامة، فإني أعتقد أن الأمر المركزي هو الزخم. فإذا كان هناك زخم لتقليص الفجوات فإن هذا هو الأمر الأهم. لكن إذا حدث تراجع، مثلما يحصل لدى البدو الآن، وأنا أعمل إلى جانبهم، فإن الوضع سيسوء. إذ أن وضع البدو كان أفضل قبل عشرة أعوام. كان الوضع سيئا حينذاك، لكن هدم البيوت لم يكن بالحجم الحاصل اليوم. ولذلك توجد الآن حالة غليان بين البدو، والوضع خطير. والمعطيات التي ذكرت في السؤال تشير إلى وجود مشكلة جدية للغاية، لكن بالإمكان معالجتها، خاصة وأن الشعبين سيبقيان دائما في هذه البلاد، التي سيبقى فيها دائما اقتصاد واحد وحيز واحد. والامتحان الذي يواجهنا هو كيف سندير هذه الأمور، وعلى المثقفين أن يرسموا الطريق من أجل تحسين الوضع».

**(*) سؤال: هل يوجد أشخاص كثيرون مثلك في الجانب الإسرائيلي؟**

يفتحئيل: أنا مؤمن بأنه توجد أغلبية بين الإسرائيليين اليهود ليست كولونيالية بروحها. في المقابل يوجد يهود كولونياليون ويريدون السيطرة على فلسطين وهدم السياسة والقومية الفلسطينية والحيز الفلسطيني، وربما تصل نسبتهم إلى ٢٠ بالمئة أو ٢٥ بالمئة. ويوجد فلسطينيون هدفهم تدمير إسرائيل. مع ذلك فإن ٦٠ بالمئة أو ٧٠ بالمئة وربما ٨٠ بالمئة في كلا الجانبين، وفي وضع الصراع الحالي، يؤمنون أن بالإمكان العيش معا. وإذا وُجدت قيادة، وإذا نشأ زخم بهذا الاتجاه، فإن نسبة الذين يؤمنون بالعيش المشترك ستصل إلى ٨٠ بالمئة وربما إلى ٩٠ بالمئة. أنا أدرك أنه توجد الآن حالة يأس وخاصة في الجانب الفلسطيني، وكذلك في الجانب الإسرائيلي. لذلك ينبغي ترجمة كافة أبحاثنا إلى لغة تسمح بالتقدم نحو وضع أفضل. وهذا ما يفعله بعضنا بنشاط حثيث. لكن الوضع كئيب الآن ولن نحاول تجميله، لأن القيادة تؤمن بالوضع الكولونيالي القائم وتعنى به بكافة الوسائل، سواء من خلال مناهج التعليم أو السياسة العامة وهي تدعي أنها تريد منح المساواة وتعلن تأييدها للسلام وما إلى

**كانت الفجوات في جنوب إفريقيا أكبر من الفجوات الموجودة اليوم بين إسرائيل وفلسطين. ونحن نرى الآن، بعد عشرين عاما على نهاية الأبارتهايد، أن الفجوات في جنوب إفريقيا تقلصت بشكل ضئيل جدا. وعلينا أن نتعلم منهم وعدم تبني سياسة ليبرالية أو نيو – ليبرالية. يجب أن تكون هناك عملية تصحيح، تدريجية، تستند بالأساس إلى الفرص والبنية التحتية، ولا تأخذ شيئا من أحد، ومن الجهة الثانية تسمح للآخرين بالدخول إلى السوق ولمركز التعليم ومركز القوة. هذا ممكن تحقيقه بكل تأكيد، لأنه سيحقق أرباحا هائلة لليهود. وعلى اليهود أن يدركوا أنه عندما يتنازلون عن امتيازات غير عادلة، وبعد ذلك يحصلون على امتيازات عادلة فإن هذا سيجلب التطور والازدهار.**

ذلك، لكن الخطوات الأخيرة، مثل مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، تعبر في الواقع عن تراجع من الناحية الديمقراطية، وبإمكان ذلك أن يحدث شرخا أكبر مع الجمهور الفلسطيني داخل إسرائيل. وبالطبع بالإمكان توجيه اتهامات للجميع، القيادة والأميركيين والمستوطنين، لكن جماهيرنا لا تفعل ما فيه الكفاية. كذلك فإن المثقفين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يفعلون ما فيه الكفاية».

## التعريف الذاتي للإسرائيليين مسألة مهمة لكنها لا تخص الفلسطينيين!

**(*) سؤال: أنت خبير جغرافي وخبير في الحدود أيضا. ماذا تعني مطالبة إسرائيل الفلسطينيين بالاعتراف بـ «الدولة اليهودية»؟ أين تمر حدود «الدولة اليهودية»؟**

يفتحئيل: «أولا، من الناحية التكتيكية، هذا المطلب هو ورقة مساومة من أجل مواصلة المماطلة في المفاوضات، إذ إن خوف الحكومة الإسرائيلية الحالية هو من نجاح المفاوضات. وإذا نجحت المفاوضات فإن هذه الحكومة ستنهار فورا، لأنها تستند إلى المستوطنين وتأييد المتدينين– القوميين. هذا المطلب هو محاولة تكتيكية هدفها تأخير إمكانية قيام دولة فلسطينية، الأمر الذي يؤيده الكثيرون. عدا ذلك فإنه ينبغي القول للفلسطينيين إن ثمة موضوعين آخرين مهمين. الموضوع الأول هو أن هذه خطوة إثنوقراطية، لأن الإثنوقراطية لا تتوقف أبدا وإنما تبحث عن مشاريع طوال الوقت، سواء أكان ذلك من خلال الاستيطان في النقب أم من خلال إحضار يهود من خارج البلاد من أجل الاستثمار في البلاد وربما حتى في مجال الصحافة مثلما هو حاصل في صحيفة "يسرائيل هيوم"، أم من خلال إدخال عدد أكبر من الحاخامين ومن المواضيع اليهودية إلى المنهاج الدراسي في المدارس، أم من خلال الإعلان عن أمور كثيرة على أنها تراث يهودي. إذن هذا حراك إثنوقراطي لا نهائي. والأمر الثاني هو أنه إذا نشأت كونفدرالية فإن الإثنوقراطية ستتراجع، لأن وجودها مرتبط بوجود النزاع. وعندما لا يكون هناك صراع فإن الإثنوقراطية تغيب. وهناك أمر آخر هو أنه ينبغي على الفلسطينيين أن يعرفوا أنه يوجد خوف لدى المجتمع اليهودي. فالتاريخ اليهودي ليس وسيلة للتحايل، وإنما هو تاريخ أليم. أولاد عمومتي قضوا نحبهم في المحرقة، وكذلك عمتي وأولادها. وهذا تاريخ قريب، وجزء من اليهود يرى في الاعتراف بالدولة اليهودية على أنه نوع من الأمن، ولا ينبغي الاستخفاف بهذا الأمر. لكنني لا أعتقد أنه يجب القيام بذلك بصورة سياسية، مثلما لا يتعين على بلغاريا أن تعترف باليونان على أنها أرثوذكسية أو علمانية، فهذا تعريف ذاتي لليونانيين، وهكذا هو الأمر في العالم كله. أعتقد أن التعريف الذاتي للإسرائيليين مسألة مهمة، لكنها ليست مسألة تخص الفلسطينيين. ويجب عدم الاستخفاف بأن نتنياهو قال أمرا حقيقيا حيال تخوف اليهود، وهو ينمي ذلك هنا بواسطة تضليل سياسي. لكن من الجهة الأخرى تتساقط صواريخ هنا. وربما بإمكان الفلسطينيين القيام بذلك [الاعتراف بـ «الدولة اليهودية»]، ولكن ليس بصورة رسمية، ويحظر عليهم القيام بذلك بصورة رسمية لأن هذه ستكون خيانة للعرب داخل إسرائيل، وإنما بصورة أخرى. وقد فعل عرفات ذلك عدة مرات. بالإمكان الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الذي ينص على قيام دولة يهودية ودولة عربية. وما هي الدولة اليهودية؟ إنها الدولة التي ستقام من أجل اليهود وتوجد داخلها أغلبية عربية كبيرة ولديها حقوق

**أعتقد أن التعريف الذاتي للإسرائيليين مسألة مهمة، لكنها ليست مسألة تخص الفلسطينيين. ويجب عدم الاستخفاف بأن نتنياهو قال أمرا حقيقيا حيال تخوف اليهود، وهو ينمي ذلك هنا بواسطة تضليل سياسي. لكن من الجهة الأخرى تتساقط صواريخ هنا. وربما بإمكان الفلسطينيين القيام بذلك [الاعتراف بـ «الدولة اليهودية»]، ولكن ليس بصورة رسمية، ويحظر عليهم القيام بذلك بصورة رسمية لأن هذه ستكون خيانة للعرب داخل إسرائيل، وإنما بصورة أخرى. وقد فعل عرفات ذلك عدة مرات. بالإمكان الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الذي ينص على قيام دولة يهودية ودولة عربية. وما هي الدولة اليهودية؟ إنها الدولة التي ستقام من أجل اليهود وتوجد داخلها أغلبية عربية كبيرة ولديها حقوق قومية. وبالإمكان القيام بذلك من خلال مبادرة السلام العربية.**

قومية. وبالإمكان القيام بذلك من خلال مبادرة السلام العربية. وهناك طرق أخرى. لكن مسألة التكتيك هي المسألة المركزية الآن للأسف. وعلينا أن نواجه ذلك وأن نتحدث عن ذلك. وأنا أقول أيضا للفلسطينيين الذين ألتقي معهم إنه إذا كنتم تقولون إنه لا يوجد شعب يهودي وأن اليهودية هي دين فقط فإنه لا يمكن قبول ذلك. هذا كان صحيحا، تاريخيا واجتماعيا، قبل مئة عام. لكن اليوم تحولت اليهودية إلى قومية مثل شعوب كثيرة أصبحت قومية ولم تكن كذلك في الماضي. والفلسطينيون أصبحوا شعبا، لكن قبل ذلك كانت هناك سورية الكبرى».

**(*) سؤال: وماذا بالنسبة إلى الحدود؟**

يفتحئيل: «أين تمر حدود الدولة اليهودية؟ في مشروعنا لا نعلن عن دولة إسرائيل كدولة يهودية. ونعتقد أن التوازن الصحيح هو أنه عندما نقول دولة فلسطينية فإنه توجد في المقابل دولة إسرائيلية. ومثلما أن فرنسا هي فرنسية فإن إسرائيل هي إسرائيلية. وفي هذا الإطار يوجد حق تقرير المصير لليهود والعرب على حد سواء. ويولي اليهود أهمية كبيرة لمسألة تعريف الذات وأنهم شعب يهودي، إلى جانب أقل قدر ممكن من المس بحقوق المواطن للآخرين. وبالنسبة للحدود فإنني أعتقد أنه لا خيار أمامنا سوى العمل وفقا للقانون الدولي، وهذه هي الورقة التي نستخدمها في مبادرتنا. ولذلك فإن الحدود الفعلية ستكون حدود العام ١٩٦٧ ، لكن حدود إسرائيل الثقافية والاقتصادية هي مسألة معقدة أكثر. وفيما يتعلق بموضوع الهجرة، مثلا، وهذا موضوع بالغ الأهمية وتطرقنا إليه في وثيقتنا، فإني أرى أنه ينبغي أن تكون هناك فترة معينة، ربما ٢٠ عاما، يتم خلالها استخدام حق العودة للفلسطينيين وبعد ذلك يجب سن قوانين هجرة عادية».

**(*) سؤال: حق العودة إلى أين؟**

يفتحئيل: «حق العودة إلى فلسطين وقانون العودة إلى إسرائيل إلى جانب حرية التنقل. الوضع الآن هو أن دولة إسرائيل اليهودية موجودة في كل مكان في العالم، بمعنى أن أي يهودي بإمكانه الهجرة إليها، وأعتقد أنه يجب إلغاء هذا الوضع في المستقبل وبصورة تدريجية، وأن تكون الدولة ضمن حدودها فقط. وداخل حدودها سيدور النضال من أجل الديمقراطية وتقرير المصير وأن لا تكون دولة يهودية. لأنه إذا كان التعريف الذاتي للدولة أنها دولة يهودية فإن هذا يعني أنها تخرج كل من هو ليس يهوديا منها، أي لا تكون هناك مساواة. وحتى لو قالوا إنها دولة يهودية وديمقراطية فإن هذا ليس كافيا. وأن يكون التعريف "يهودية" فإن هذا يعني أن هذا كيان ليس بالإمكان الانضمام إليه، مغلق، عرقي، وأنه مسموح ضم شخص إلى الدولة في حالتين فقط، إما أن تكون أمه يهودية أو أنه تهوّد. ولذلك أنا أقول دائما إن من الأفضل أن تكون الدولة معرفة كإسرائيلية لأن هذا مفتوح أكثر. كذلك فإن التعريف الذاتي للدولة بموجب القانون الدولي هو تعريف إقليمي وليس عرقيا. لكن الدول الإثنوقراطية تفعل ذلك دائما وتحاول وضع تعريف إثنوقراطي، ووضع حدود داخل الدولة بحيث تكون المواطنة مدرجة وأنا أسمي هذه الحالة بأنها "أبارتهايد زاحف"، أي أنه توجد درجات مواطنة متفاوتة تحت الحكم نفسه. وعلى القوى الديمقراطية أن تحارب هذا الوضع، وعندما نصبح في عصر ما بعد الكولونيالية ستتزايد قوة العناصر الديمقراطية، لأن ما يضعفها الآن هو الصراع الكولونيالي وقول اليهود إن الصراع يدور حول وجود الدولة. وأنا أقول أن الصراع هو حول وقف الكولونيالية، الخارجية والداخلية».

## النقاش حول الشرعية غايته نزع الشرعية عمن يوجه انتقادات إلى إسرائيل

**(*) سؤال: فيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية - الأميركية، هناك مبدأ مهم لوجود إسرائيل وهو كسب الشرعية الدولية. هل تلاحظ وجود تآكل في شرعية إسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة؟**

يفتحئيل: «أنا أعارض استخدام كلمة شرعية، عموما، لأن اليمين الكولونيالي يتذرع بهذه الكلمة ويقول إن من يعارض هذا الأمر يريد القضاء على إسرائيل. والنقاش حول الشرعية غايته نزع الشرعية عمن يوجه انتقادات لإسرائيل. ولا أحد يقول أن إسرائيل لن تبقى وأنه سيتم طرد اليهود. وأنا أكتب عكس ذلك في مقالاتي، وأن المستوطنين في جميع دول العالم طوروا أنماط تعايش مع السكان الأصلانيين. وبالطبع كانت هناك عمليات إبادة عرقية وتطهير عرقي في حالات عديدة، لكن المستوطنين والأصلانيين بقوا موجودين في نهاية الأمر. وأعتقد أن الشرعية ليست المسألة الأهم. والولايات المتحدة تساعد إسرائيل في الأمد القريب وتضر بها في الأمد البعيد. وهذا تحليل مقبول جدا في الأوساط النقدية. وقد تحولت إسرائيل إلى جزء مركزي جدا في الإمبراطورية الأميركية، وحتى بصورة فظة من خلال القواعد العسكرية والتعاون العسكري وفي مجلس الأمن الدولي وغير ذلك، وكذلك بشكل ناعم أكثر من خلال استيراد الثقافة الأميركية وأنماط حياة أميركية. كذلك من حيث تعامل إسرائيل مع الشرق الأوسط والذي سيكون إشكاليا بالنسبة لإسرائيل في الأمد البعيد. لذلك أعتقد أنه إذا خفضت أميركا مستوى دعمها لإسرائيل فإن هذا سيكون أفضل. وأرى أن خفض هذا الدعم جيد لإسرائيل وللفلسطينيين، وسيكون الوضع أفضل بوجود حاضنة أوروبية وعربية، ربما بمشاركة الولايات المتحدة، من خلال وجود وسيط أميركي فقط».

**(*) سؤال: كيف تتوقع المستقبل فيما يتعلق ببدو النقب، وقد تم مؤخرا تجميد إجراءات سن «قانون برافر»؟**

يفتحئيل: «أعتقد أن قضية بدو النقب ستكون في الأعوام المقبلة القضية الأكثر مركزية في كل العلاقة بين اليهود والفلسطينيين. لقد عملت سبعة أعوام في بتسيلم وتجولت كثيرا في الضفة الغربية، وبإمكاني القول إن لا يوجد مكان يخيم عليه خطر داهم ومستوى حياة متدن وبائس مثلما هو الوضع في القرى البدوية غير المعترف بها. وإسرائيل تستهدف منطقة بعد أخرى. في سنوات الخمسين والستين والسبعين عملت على تهويد الجليل، وبعد ذلك في سنوات الثمانين استهدفت الضفة بمشروعها الاستيطاني وانتقلت الآن إلى النقب. وهي تستثمر موارد هائلة في سياسة لا يمكن تسميتها سوى بأنها تطهير عرقي داخلي. وهي تطالب البدو بالتنازل عن أراضيهم، وتستخدم سيناريو قانونيا مشوها بسبب القوة القانونية للدولة، وتنجح في نقل النزاع إلى المحكمة. وحتى قضية نوري العقبي، في العام ٢٠١٢، لم يحضر البدو خبراء لمساندتهم في قضايا الأرض. والوضع الآن صعب لكن هناك دعم من جانب خبراء. وهناك منظمات حقوقية، مثل عدالة وجمعية حقوق المواطن ومركز التخطيط البديل، التي تعمل إلى جانب البدو. لكن ما زال هناك الكثير مما يجب فعله في حالة الظلم هذه. وقد أعددت بالتعاون مع المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها ومنظمة "بمكوم" الحقوقية خطة للقرى وتقضي أنه بالإمكان الاعتراف بجميع هذه القرى، ربما باستثناء قريتين من أصل ٤٥ قرية ويجب نقل سكانهما طواعية بسبب تلوث البيئة في المكان. وتنفيذ هذه الخطة أفضل من الخطط الحكومية وحتى أن تكلفتها أقل من الخطط الحكومية. وبالإمكان تخطيط جميع القرى غير المعترف بها وفقا للمواصفات الإسرائيلية. كذلك فإن كل الأراضي التي يملكها البدو تشكل ٥ بالمئة من أراضي النقب وهم يسكنون في ٣ بالمئة من أراضي النقب».